



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الحادي والأربعون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا عن دورتها الخامسة والعشرين

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا عن دورتها الخامسة والعشرين.



تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا عن دورتها الخامسة والعشرين

مقدمة

١- عُقدت جلسة مشتركة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال وغرب أفريقيا حضورياً وعبر الإنترنت في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ في مراكش، المغرب. وتناول الاجتماع موضوع الأمن الغذائي وأمن الطاقة في شمال أفريقيا وغربها في خضم الأزمات المتعددة.

٢- واستناداً إلى القواعد التي تحكم الاجتماعات الحكومية الدولية النظامية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، يركز هذا التقرير على تقارير وتوصيات المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمناقشات التي جرت خلال الجلسة العامة المشتركة للجنة الحكومية الدولية.

٣- وقد نوقشت التقارير الثلاثة التالية للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا: (أ) تقرير عن تطور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في غرب أفريقيا: استعراض الموجز دون الإقليمي؛ (ب) تقرير عام ٢٠٢٢ المتعلق باستعراض تنفيذ خطط ومبادرات التنمية الإقليمية والدولية المتفق عليها: أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) تقرير عن تنفيذ برنامج عمل مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في غرب أفريقيا للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. كما أتاحت الجلسة فرصة لعرض برنامج عمل عام ٢٠٢٣، وكانت بمثابة منصة للتفكير بشأن موضوع الدورة وسمحت بصياغة التوصيات المعنية بتعزيز عملية التكامل الإقليمي والتنمية الشاملة والمستدامة لبلدان غرب إفريقيا التي تواجه أزمات متعددة.

المشاركة

٤- شاركت في الدورة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الـ ١٥ التي يقوم المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا بخدمتها (بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا ومالي والنيجر ونيجيريا). وكان هناك ممثلون عن جماعات اقتصادية إقليمية ومنظمات حكومية دولية، منها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وهيئة التنمية المتكاملة لمنطقة ليبتاكو - غورما، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا. ومثلت في الاجتماع أيضاً كيانات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، هي مكتب المنسق الخاص للتنمية في منطقة الساحل، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومكتب برنامج الأغذية العالمي الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا. وشاركت منظمات أخرى في الاجتماع، منها: اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة

الساحل، ومصرف الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهيئة حوض النيجر، والرابطة الوطنية للتجار النيجيريين، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، والاتحاد الإقليمي للبحوث في اقتصاد الأجيال، وصندوق التضامن الأفريقي.

أولاً - افتتاح الدورة المشتركة [البند ١ من جدول الأعمال]

- ٥- أُلقيت في حفل الافتتاح أربع كلمات أدلى بها: (أ) السيد سعد الحنيش محمد عبد الله، الرئيس المنتهية ولايته لمكتب الدورة السادسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا ووكيل وزارة الاقتصاد والتجارة في ليبيا، ؛ (ب) والسيد ألاجي فاديرا، الرئيس المنتهية ولايته لمكتب الدورة الرابعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا ومدير التخطيط الإنمائي في وزارة المالية والشؤون الاقتصادية في غامبيا؛ (ج) والسيدة حنان مرسي، نائبة الأمين التنفيذي (المعنية بالبرامج) للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ (د) والسيد الطيب البكوش، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي.

ثانياً - انتخاب أعضاء المكتب المشترك [البند ٢ من جدول الأعمال]

- ٦- تم انتخاب أعضاء المكتب على النحو التالي:

الرئيس:	غانا
نائب الرئيس:	بنن
المقرر:	غامبيا

ثالثاً - إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٣ من جدول الأعمال]

- ٧- أقر جدول الأعمال التالي الذي عرضته الأمانة:
- ١- افتتاح الدورة المشتركة.
 - ٢- انتخاب أعضاء المكتب المشترك.
 - ٣- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.
 - ٤- الاجتماع الخاص بشأن موضوع الأمن الغذائي وأمن الطاقة في شمال أفريقيا وغيرها في خضم الأزمات المتعددة.
 - ٥- اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بالقدرة على الصمود في وجه الأزمات والاستدامة في شمال أفريقيا وغيرها.
 - ٦- تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا وغيرها: استعراض الموجزات دون الإقليمية.
 - ٧- استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة.
 - ٨- عرض المبادرات الرئيسية المتخذة على نطاق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

- ٩- النظر في مشاريع توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بالقدرة على الصمود في وجه الأزمات والاستدامة في شمال أفريقيا وغربها وقرارها.
- ١٠- النظر في مشاريع توصيات اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وغربها وقرارها.
- ١١- موعد الدورة المشتركة القادمة للجنة الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وغربها ومكان انعقادها.
- ١٢- مسائل أخرى.
- ١٣- اختتام الدورة المشتركة.

رابعاً- الاجتماع الخاص بشأن موضوع الأمن الغذائي وأمن الطاقة في شمال أفريقيا وغربها في خضم الأزمات المتعددة [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف- العروض

- ٨- تخلت الجلسة عروضاً ومساهمات من أعضاء فريق النقاش، كان الهدف منها تقديم تحليل لمشهد الأمن الغذائي وأمن الطاقة في المنطقتين دون الإقليميتين واقتراح حلول لتحقيق الأمن الغذائي المستدام وأمن الطاقة.
- ٩- وأدار الجلسة الرئيس الجديد للجنة الحكومية الدولية السابعة والثلاثين لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا، السيد سيدي محمد زنفور. وأدلى بيان كل من السيدة شفيدروفسكي، مديرة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، سوزانا، والسيدة، نغون ديوب، مديرة المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا. وشارك في حلقة النقاش السيد رضوان عراش؛ الأمين العام لإدارة الزراعة بوزارة الزراعة ومصائد الأسماك البحرية والتنمية الريفية والمياه والغابات في المغرب؛ والسيد هويبر ندجافا، نائب الأمين التنفيذي للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل؛ والسيد نواني فويد - أوباهور، مدير وحدة دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وممثل مكتب المنسق الخاص للتنمية في منطقة الساحل.
- ١٠- وتحدثت مديرة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بإيجاز عن حالة الأمن الغذائي وأمن الطاقة في شمال أفريقيا وقالت إن البلدان لا تسلك المسار الصحيح لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة وإن أسعار المواد الغذائية وصلت في عام ٢٠٢٢ إلى مستويات لم تبلغها من قبل. وأشارت إلى أن الصراعات ودرجات الحرارة القصوى أدت إلى تفاقم التحديات. وأضافت أنه من المتوقع أن يرتفع معدل نقص التغذية في شمال أفريقيا في

عام ٢٠٣٠، وأن هناك شحا كبيرا في المياه. ومضت قائلة إن الاستجابات السياساتية التي اقترحت بهدف معالجة انعدام الأمن الغذائي وانعدام أمن الطاقة في شمال أفريقيا تشمل: تعليق الضرائب على المواد الغذائية، وزيادة المعروض باستخدام مخزونات الأغذية، وحظر الصادرات، ودعم المزارع، واستخدام التحويلات النقدية، والاستثمار في النظم الغذائية، وزيادة الدخل والعمالة، وزيادة الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام، والحد من ضياع الطعام وتبذيره؛ وإيجاد فرص عمل لائقة، والحصول على دخل كاف وحماية اجتماعية، وتعزيز الذكاء الاصطناعي.

١١- وقدمت مديرة المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا تقريرا عن حالة الأمن الغذائي وأمن الطاقة في غرب أفريقيا. وقالت إن منطقة غرب أفريقيا تعاني حاليا من ارتفاع معدلات التضخم وانعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع. إلا أن الأزمات يمكنها أن تتيح فرصا للبلدان لأن أفريقيا تمتلك موردا هو من بين أغنى الموارد الشمسية على هذا الكوكب بيد أنها تتمتع بأقل من ١ في المائة من قدرة الطاقة الشمسية العالمية. وأضافت أن التحديات الرئيسية لأمن الطاقة تتمثل في عدم موثوقية إمدادات الكهرباء، وارتفاع ضياع الكهرباء، والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي. وأن منطقة غرب أفريقيا لا تسلك المسار الصحيح لتحقيق الغاية ٢.١ في إطار الهدف ٢، (القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، لا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال السنة بحلول عام ٢٠٣٠). وبالنظر إلى اعتماد غرب أفريقيا الكبير على واردات القمح، فإن الصراع بين أوكرانيا والاتحاد الروسي يزيد من ضعف البلدان الأفريقية. فبنن، على سبيل المثال، تعتمد بنسبة ١٠٠ في المائة تقريبا على الاتحاد الروسي وأوكرانيا في استيراد القمح. وتمثلت الاستجابات السياساتية الرئيسية التي أبرزتها السيدة ديوب في التعجيل بتحويل الطاقة إلى مصادر الطاقة المتجددة، وبناء نظم زراعية قادرة على الصمود، وتعزيز التكامل الإقليمي والشراكات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والاستفادة من إمكانات مجمع الطاقة في غرب أفريقيا.

١٢- وأطلع السيد عراش المشاركين على تجربة المغرب والتغييرات التي طرأت على سياسته الزراعية. فقد تمثل الابتكار الرئيسي في هذا القطاع في زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي كجزء من تنفيذ استراتيجية "المغرب الأخضر" الجديدة. وقد تضاعف حجم الاستثمارات ثلاث مرات بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٢٠، حيث تم توجيه نصف التمويل الذي تم حشده إلى إدارة الموارد المائية. وشدد السيد عراش على المشاركة القوية للقطاع الخاص في تمويل الهياكل الأساسية للإنتاج والتجهيز والتسويق، بالإضافة إلى جهود الدولة. كما تم تكثيف السياسة التجارية لتعزيز الأمن الغذائي بعد فتح المبادلات التجارية في عام ١٩٩٣، والتركيز على هدف تعزيز القدرة التنافسية لذلك القطاع إلى جانب القطاع الزراعي. وشجع السيد عراش على تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالتجهيز والتسويق لتلبية احتياجات الأمن الغذائي.

١٣- وبدأ السيد ندجافا عرضه بشرح ولاية اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وتدخلاتها الرئيسية، التي ركزت على رصد المناطق المعرضة للخطر في مجال الأمن الغذائي والانتباه إلى مخاطرها من خلال الإطار المنسق. وقال إن آثار تغير المناخ، والأزمات السياسية، وانعدام الأمن والحوكمة هي العوامل الهيكلية الرئيسية المتصلة بتواتر نوبات انعدام الأمن الغذائي في المناطق دون الإقليمية، بشكل عام، وفي منطقة الساحل، بشكل خاص. وسلط الضوء على المسألة الحاسمة المتمثلة في إمدادات الطاقة في المنطقتين دون الإقليميتين والحاجة إلى اتخاذ إجراءات تآزرية بإعطاء الأولوية لزيادة الاستثمار في إنتاج الطاقة ونقلها وتوزيع الهياكل الأساسية.

١٤- وشددت السيدة فويدي - أوباهور على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب للبعد الإنساني لانعدام الأمن الغذائي والعمل على إيجاد سبل للتعجيل بالتنمية من خلال نهج متعدد القطاعات لمعالجة الأمن الغذائي وأمن الطاقة بطريقة كلية. وأضافت أن التماسك الاجتماعي أمر بالغ الأهمية، شأنه في ذلك شأن الحد من التفاوتات. وأشارت إلى دور منظومة الأمم المتحدة في دعم البلدان في مكافحة انعدام الأمن الغذائي والطاقة، ولكنها سلطت الضوء أيضا على التحديات المرتبطة بالإرادة السياسية. واختتمت كلمتها بالإشارة إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأفريقية والتعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعبئة التمويل وتبادل المعارف التكنولوجية لتعزيز إمدادات الغذاء والطاقة.

باء- المناقشة

١٥- أكد الخبراء من جديد أن هناك فجوة تمويلية في قطاعي الزراعة وإمدادات الطاقة، بما في ذلك المعدات والهياكل الأساسية. وسلطوا الضوء على نقاط الضعف في إمكانيات ميزانيات البلدان فيما يتعلق بالاستجابة بفعالية لأزمة الأمن الغذائي المستمرة.

١٦- وأشاروا إلى ضرورة الإقلاع عن إعطاء صورة قائمة عن القارة وإغفال ما ترخر به أفريقيا من قدرة على الصمود؛ ومن الأمثلة التي ذُكرت على ذلك عدم إدراك التأثير المتوقع لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في جميع أنحاء القارة. ويرى الخبراء أن الإعانات العامة ينبغي ألا تكون الحل النهائي للتصدي للأزمات، لا سيما الأزمات غير المتكررة، وهو ما قد يؤدي إلى استبعاد تمويل البرامج الهيكلية.

١٧- وناقش الخبراء فرصة تعزيز الشراكات بين شمال أفريقيا وغربها على أساس الإمكانيات والمزايا النسبية لكل منطقة دون إقليمية: الموارد الطبيعية في غرب أفريقيا والتكنولوجيا الزراعية وتكنولوجيا الطاقة في شمال أفريقيا.

١٨- وأشاروا إلى الحاجة إلى معالجة مسألة سلاسل التبريد عند التصدي لتحديات انعدام الأمن الغذائي من أجل مواجهة تحديات الحفظ والاستهلاك الرشيد عن طريق الحد

من فقد الأغذية وهدرها. كما شددوا على موضوع تعزيز كفاءة الطاقة من خلال إعطاء الأولوية للطاقات المتجددة واختيار المعدات المناسبة.

١٩- ورأوا أن الأزمات، لا سيما أزمة الغذاء والطاقة، يمكن أن تولد صراعاتٍ وحروباً إذا لم توضع الأفكار والسياسات الجديدة موضع التنفيذ دون إبطاء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في الهجرة غير القانونية أو غير النظامية في سياق الأمن الغذائي وأمن الطاقة، لا سيما في البلدان المستضيفة وبلدان العبور، وأخذها في الاعتبار في الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية ذات الصلة.

٢٠- وشدد الخبراء على ضرورة إعطاء الأولوية للزراعة الأسرية، التي لها تأثير مباشر على الحالة الغذائية للسكان، لا سيما أكثرهم ضعفاً، وذلك بغية عدم إغفال حالة الفقر العامة للأرياف في المنطقتين دون الإقليميتين.

٢١- وأشاروا أيضاً إلى الأهمية المحورية لإيجاد نظام إحصائي فعال قادر على إنتاج معلومات إحصائية عالية الجودة وإجراء تحليلات وتقييمات ذات مصداقية للسياسات والبرامج الإنمائية، بوجه عام، وفي مجال الأمن الغذائي، بما في ذلك القدرة على إجراء مقارنات في هذا الخصوص بين الفترات الزمنية وبين البلدان والمناطق.

٢٢- وأخيراً، أشار الخبراء إلى ضرورة أن تتخذ البلدان الأفريقية إجراءات تتسم بالتأخر والتضافر للدفاع عن موقفها المشترك في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما أشاروا إلى إمكانية الاستفادة من الاقتصاد الأخضر للتصدي لقضية انعدام الأمن الغذائي.

جيم- التوصيات

٢٣- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت اللجنة الحكومية الدولية التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

١' تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأفريقية والتعاون الثلاثي لتعبئة التمويل وتبادل المعرفة التكنولوجية لتعزيز الأمن الغذائي وإمدادات الطاقة؛

٢' التعجيل بتطوير سلاسل التبريد لتحسين توافر الأغذية والحد من ضياع الطعام وتبذيره في أنماط الاستهلاك على مستوى الأسرة؛

٣' تعزيز كفاءة الطاقة من خلال التركيز تحديدا على تطوير الطاقة من مصادر متجددة واختيار المعدات المناسبة في عملية الإنتاج والنقل والتوزيع؛

٤' إدراج مسألة المهجرة غير النظامية في الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى حل تحديات الأمن الغذائي وأمن الطاقة، لا سيما في البلدان المستضيفة وبلدان العبور؛

٥' تعزيز الدعم للزراعة الأسرية كي يكون لها تأثير مباشر على الوضع الغذائي للأسر، لا سيما الأكثر ضعفا؛

٦' تكثيف البحوث الزراعية لاستنباط أصناف من البذور تتكيف مع آثار تغير المناخ في المناطق دون الإقليمية؛

(ب) ينبغي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات أن تتخذ إجراءات تأزرية على الصعيد دون الإقليمي مع التركيز، كأولوية، على زيادة الاستثمار في توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها في المنطقة دون الإقليمية؛

(ج) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة أن تدعو إلى تعزيز القدرات التمويلية للجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والمنظمات دون الإقليمية المعنية بالأحواض (مثل سلطة حوض نهر النيجر، ومنظمة تنمية نهر السنغال، وهيئة حوض نهر الفولتا، ومنظمة تنمية حوض نهر غامبيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، وآلية منافع التكيف) المشاركة في إنتاج، وتطوير ونشر المعلومات والخدمات المتعلقة بالأمن المائي والغذائي والتغذوي، باتباع نهج يقوم على الترابط (المياه والطاقة والغذاء) لصالح بلدان غرب إفريقيا في منطقة الساحل.

خامسا- تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا وغربها: استعراض الموجزات دون الإقليمية [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٢٤- تولى السيد باكاري دوسو، رئيس قسم تسخير الدينامية الديمغرافية من أجل التنمية في المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، تقديم استعراض الموجز دون الإقليمي لغرب أفريقيا. وقال إن نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ والمتوقع لعام ٢٠٢٣ أقل من قيمته في عام ٢٠٢١ مضيفا أن التضخم يمضي في اتجاه تصاعدي. وقد قُدر متوسط التضخم

دون الإقليمي بنسبة ١٦,٨ في المائة في عام ٢٠٢٢ وما يقف وراءه بشكل أساسي هو اقتران جائحة كوفيد-١٩ بالصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. كما ازداد عجز المالية العامة وأرصدة الحسابات الجارية ونسب الدين العام في البلدان تدهورا، وهو ما قلص الحيز المالي المتاح للاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية وقلل من فرص إيجاد استجابة قوية للصددمات. وفيما يتعلق بحالة التنمية الاجتماعية، فإن البلدان بعيدة عن تحقيق غايتين في إطار الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، هما الغايتان ٣-١ بشأن الحد من الوفيات النفاسية و٣-٢ بشأن خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. ويتعين بذل مزيد من الجهود لتحقيق الغاية ٤-٦ من الهدف ٤ بشأن محو الأمية. ورغم أن مستويات الفقر آخذة في التناقص، إلا أن أكثر من ٢٧ في المائة من السكان في المنطقة دون الإقليمية ما زالوا يعيشون على أقل من ٢,١٥ دولار في اليوم. وأضاف أن البطالة مرتفعة في أوساط الشباب وأن أكثر من ٢٥ في المائة منهم لم يكونوا يعملون أو يتلقون تعليما أو تدريباً في عام ٢٠٢١. فقد أضعفت الأزمات الأداء الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة دون الإقليمية. وفيما يتعلق بالتوصيات، قال السيد دوسو إنه ينبغي للبلدان أن تعتمد سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي لتعزيز استقرار النمو واستدامته، واستقرار الأسعار، واستدامة السياسة المالية؛ ولتقليل الاعتماد الخارجي على السلع الاستراتيجية، والاستثمار في الطاقة المتجددة وفي الصحة والتعليم. وأضاف أن هناك أيضا حاجة إلى إنفاذ الآليات الوطنية والإقليمية والتصدي لتحديات السلام والأمن، ولا سيما في منطقة الساحل.

باء- المناقشة

٢٥- أشار الخبراء إلى الانتقال من التحديات الدورية إلى التحديات الهيكلية فيما يخص الأزمة الأمنية في منطقة الساحل وتزايد تعقيدها منذ عام ٢٠١٢، وفتوا انتباه صناع القرار إلى الطابع الملح للحالة الاجتماعية والجيوسياسية، الأمر الذي يتطلب اعتماد تدابير مناسبة.

٢٦- وشددوا على الأثر السلبي لجائحة كوفيد-١٩ على قطاع السياحة في المنطقة دون الإقليمية وأوصوا بتنفيذ تدابير الدعم لحماية الأسر المعيشية من آثار ارتفاع أسعار الحبوب في أعقاب النزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وعلاوة على ذلك، فإن الانخفاض التدريجي في الحيز المالي نتيجة للأزمات المتتالية لا يسمح للبلدان بتمويل استجابات فعالة. ولذلك اقترح الخبراء تحديد أولويات الإنفاق وتكثيف رقمنة إدارة المالية العامة من أجل زيادة تعبئة الموارد المحلية.

٢٧- وتناول الخبراء العوامل الرئيسية للمرونة في غرب وشمالي أفريقيا داعين إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير لتعزيز تلك المرونة والحفاظ عليها في مواجهة الصدمات والأزمات، رغم أن تواتر تلك الأزمات قد قلل من فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة وزاد من عبء خدمة الديون.

٢٨- وأخيرا، أعرب المشاركون عن أملهم في ألا يكون تحليل السياق الاجتماعي والاقتصادي الحالي سلبيا بشكل حصري، وأشاروا إلى الحاجة إلى تسليط الضوء أيضا على الإمكانيات والأداء، لا سيما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي. وأوصوا بتحسين المرافق التي تتيح الحصول على التمويل الابتكاري.

جيم- التوصيات

٢٩- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت اللجنة الحكومية الدولية التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

- '١' تعزيز رقمنة الاقتصاد، لا سيما في قطاع المالية العامة، من أجل النهوض بتعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية؛
- '٢' تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي لضمان المزيد من المرونة في مواجهة الصدمات والأزمات؛
- '٣' اعتماد سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي بهدف تعزيز النمو المستقر والمستدام واعتماد ما يلزم من إصلاحات لتحقيق استقرار الأسعار، إلى جانب سياسة مالية مستدامة، وسياسة تتيح التنبؤ بسعر الصرف، وسياسة قابلة للتطبيق فيما يخص ميزان المدفوعات؛

(ب) ينبغي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الأخرى اتخاذ إجراءات عاجلة لاستعادة الأمن في المنطقة دون الإقليمية، بشكل عام، وفي منطقة الساحل على وجه الخصوص، حيث أصبح انعدام الأمن ظاهرة هيكلية وعائقا أمام التنمية المستدامة منذ عام ٢٠١٢؛

(ج) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة القيام بما يلي:

- '١' الدعوة إلى تعزيز وتيسير الوصول إلى التمويل المبتكر (مثل الصناديق الخضراء وصناديق أهداف التنمية المستدامة)؛
- '٢' مواصلة دعم البلدان في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للتعجيل بعملية التحول الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية من خلال التصنيع والتجارة.

سادسا- استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة [البند ٧ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٣٠- أشار السيد مامودو سيبيغو، مسؤول الشؤون الاقتصادية في المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، إلى أنه وفقا لنتائج تحليل البيانات الأخيرة، تشهد غرب أفريقيا أداء متباينا على خلفية تميزت بالتعافي الهش من المراحل الحرجة لجائحة كوفيد-١٩ ومن الصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وأضاف أن المنطقة دون الإقليمية لا تسلك المسار المؤدي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وقال إنه رغم ما رصد من تقدم فيما يتعلق بتحقيق الهدف ٨ بفضل النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وإيجاد فرص العمل، فقد لوحظ تراجع في التقدم المحرز في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ بالنسبة للأهداف ١٢ و١٣ و١٦. غير أنه بالنظر إلى البيانات التي توفرت مؤخرا، فإن بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تخطو خطوات مشجعة في مجال الحد من الفقر المدقع (سنة بلدان)، وتحسين فرص الحصول على مياه الشرب (خمسة بلدان)، وتحسين فرص الحصول على الطاقة (خمسة بلدان)، وتحسين تمويل التنمية النابع من الداخل (سنة بلدان). ولا تزال هناك حاجة إلى إحراز تقدم كبير في ٨٠ في المائة من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يخص الجوع وانعدام الأمن الغذائي، والحصول على الخدمات الصحية الجيدة، والتصنيع والتنوع الاقتصادي، وتحسين الظروف المعيشية في المدن، والسلام والحكم الرشيد.

باء- المناقشة

٣١- عقب العرض، شدد الخبراء على الدور القوي للهدف ٢، بحكم علاقته ببقية الأهداف، في التعجيل بتحقيق جميع الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠، لا سيما من خلال تحسين الغلة والإنتاجية في القطاع الزراعي. وأشاروا إلى أن تحقيق هذه النتائج يتطلب بالضرورة وبصفة رئيسية الإدارة الرشيدة للمياه، كما يتضح من الأداء الذي حققه المغرب في هذا المجال.

٣٢- وأكد الخبراء مجددا على الحاجة الملحة إلى تحسين أنماط الاستهلاك بما يتماشى مع الهدف ١٢ مع الحد بشكل كبير من هدر الطعام في المنازل، وأشاروا إلى أنه ينبغي للبلدان إجراء إصلاحات شجاعة في هذا المجال.

٣٣- وأشار الخبراء إلى ضرورة مراعاة القضايا البيئية بطريقة كلية في صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الإنمائية القطاعية. وشجع الخبراء أيضا على تعزيز الانتقال إلى الطاقة لزيادة استخدام الطاقات المتجددة.

٣٤- وأعربوا أيضا عن أملهم في أن تؤخذ متابعة مبادرة الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة في الاعتبار عند تقييم التقدم المحرز بشأن الهدف ١٧.

٣٥- وأخيرا، شدد الخبراء على ضرورة إعطاء الأولوية للبيانات المستمدة من المصادر الوطنية في تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف، لا سيما البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي، بما في ذلك حالة العجز في الحبوب في البلدان.

جيم- التوصيات

٣٦- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت اللجنة الحكومية الدولية التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

'١' توحيد الإجراءات السياساتية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف ٢ و ٣ و ٦ و ١٦، وتعزيز التقدم المحرز في تحقيق الهدفين ١ و ٨؛

'٢' تعزيز إطار الرصد من خلال تحسين القدرات الإحصائية، بما في ذلك عن طريق إجراء استقصاءات منتظمة للأسر المعيشية؛

'٣' مواءمة خطة التنمية الوطنية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نضبو إليها، ورؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ٢٠٥٠ لتحسين الاتساق والتآزر في تنفيذ برنامج التنمية العامة؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة أن تعزز استخدام البيانات الأحدث التي تصدر عن المكاتب الوطنية لإنتاج الإحصاءات ونشرها في تقييم الأداء الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما في مجال الأمن الغذائي.

سابعاً- عرض المبادرات الرئيسية المتخذة على نطاق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٨ من جدول الأعمال]

٣٧- جددت السيدة وفاء عيدي، مسؤولة الشؤون الاقتصادية في شعبة التكامل الإقليمي والتجارة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لأعضاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأشارت إلى أن اللجنة تدعم عملية التفاوض والبحث

والدعوة استنادا إلى الأدلة التجريبية وأنشطة بناء القدرات، بما في ذلك القضايا الشاملة، مثل التجارة الرقمية والبيئة، والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يهدف إلى إنشاء سوق واحدة وتوسيع التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وقالت إن المفاوضات لا تزال جارية، وخاصة بشأن المرحلتين ٢ و٣، ولكن هناك حاجة إلى وضع اللمسات النهائية للعديد من القضايا، بما في ذلك بعض القضايا المدرجة في إطار المرحلة ١. وقد بدأت المبادلات التجارية تجري بموجب الاتفاق بالفعل في إطار مبادرة التجارة الموجهة، الأمر الذي تحقق على أرض الواقع بين غانا وزامبيا. وأضافت أنه وفقا للدراسات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من المتوقع تحقيق المكاسب الرئيسية من القطاعات التالية: الصناعة، والنقل، والطاقة، والزراعة، بما في ذلك الأغذية الزراعية. وستتطلب هذه المكاسب تنوعا اقتصاديا مسبقا، ودعمًا لمعالجة الثغرات في الهياكل الأساسية للإنتاج، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية. ومضت قائلة إن خطى الرقمنة تسارعت بعد جائحة كوفيد-١٩ في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في إفريقيا. وفيما يتعلق بالدعم المباشر المقدم إلى الدول الأعضاء، قالت إنه تمت المصادقة على ٣٧ استراتيجية وطنية لتنفيذ الاتفاق، وأنه يجري تنفيذ ١٦ منها.

ثامنا- القضايا النظامية [البند ٩ من جدول الأعمال]

ألف- العروض

٣٨- قدمت السيدة نغون ديوب، مديرة المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، والسيد بريفات دينيس أكوشاي، مدير المعرفة في المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، تقرير الأنشطة للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، وكذلك برنامج عمل المكتب دون الإقليمي لعام ٢٠٢٣. وبالإضافة إلى ذلك، قدم أيضا السيد سعيد أديجوموي، مدير شعبة التخطيط الاستراتيجي والإشراف والنتائج في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أيضا الخطوط العريضة لاستراتيجية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج عملها لعام ٢٠٢٣.

٣٩- وفيما يتعلق بالنتائج الرئيسية التي تحققت خلال العام الماضي، واصل المكتب تعزيز دعمه لبناء القدرات في البلدان وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال التخطيط الإنمائي، لا سيما في صياغة خطط التنمية الوطنية والدراسات المستقبلية الطويلة الأجل، بما في ذلك رؤية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام ٢٠٥٠ وإطارها الاستراتيجي للجماعات المحلية، اللذين يجري وضع صيغتهما النهائية. ويتعلق هذا الدعم أيضا بنشر أداتين للتخطيط والنمذجة، هما مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة ونموذج الاقتصاد الكلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لتعزيز قدرات الرصد والتقييم والإبلاغ للسياسات والبرامج الإنمائية ولأهداف التنمية المستدامة. وواصل المكتب أيضا تعزيز دعمه لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا سيما من خلال صياغة الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذ برامج العمل ذات الأولوية المرتبطة بها. ويتعلق هذا الدعم أيضا بتيسير التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من

خلال إنشاء منصات للروابط التجارية ودعم الترويج للمنتجات التي تحمل علامة "صنع في غرب أفريقيا". وعلى مستوى الديناميات السكانية من أجل التنمية، واصل المكتب تقديم الدعم لإنشاء أدوات متنوعة لتحسين الاستفادة من العائد الديمغرافي، وتعزيز رأس المال البشري، وتعبئة الموارد لتمويل التنمية. وبناء على طلب البلدان، يقوم المكتب بوضع اللمسات الأخيرة على دراسات لدعم صنع السياسات، لا سيما في القطاع غير الرسمي وسلاسل القيمة في غرب أفريقيا.

٤٠- وفيما يتعلق ببرنامج الأنشطة لعام ٢٠٢٣، يعترف المكتب مواصلة تعزيز دعمه للبلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، لا سيما منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والخطط الإنمائية الوطنية، والرؤى الإنمائية الوطنية والإقليمية طويلة الأجل، وأطر التمويل الوطنية المتكاملة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصلو إليها"، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية. ويتعلق هذا الدعم أيضا بالتدخلات الخاصة بتمكين النساء والفتيات والشباب، وتعزيز رأس المال البشري من خلال تسخير الديناميات الديموغرافية من أجل التنمية، ورقمنة الاقتصادات، بشكل عام، والمالية العامة، على وجه الخصوص، بغرض تعزيز تعبئة الإيرادات الداخلية لتمويل التنمية المستدامة.

٤١- وعرض مدير شعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا الإطار الاستراتيجي للجنة، الذي يستند إلى ثلاث مهام أساسية (تنظيم الاجتماعات، ودور اللجنة كمركز للفكر، ومهامها التنفيذية) وأربع ركائز (النفوذ السياسي، والمصادقية والثقة، والمساءلة والتعلم، والفعالية التشغيلية). ووصف أيضا مختلف التغييرات المؤسسية التي حدثت على مدى السنوات الأربع الماضية، وعرض التنظيم المؤسسي للجنة. وشرح الأساس المنطقي للتنظيم المشترك لدورات اللجان الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لمختلف المناطق دون الإقليمية، وأوجز المجالات الرئيسية لتدخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مدى السنوات الثلاث الماضية، مبرزًا بعض النتائج الرئيسية التي تحققت. واختتم عرضه بشرح مجالات التدخل الرئيسية لعام ٢٠٢٣ التي اعتمدها مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

باء- المناقشة

٤٢- عقب العرض، أعرب المندوبون عن تقديرهم لنوعية الدعم الذي تلقته بلدانهم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأعربوا أيضا عن أملهم في أن تواصل تركيز تدخلاتها على المجالات والمواضيع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، ما سيؤدي إلى زيادة الأثر للمستفيدين.

٤٣- وعُدَّت البلدان واللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في غرب أفريقيا الدعم الذي تلقته من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فضلا عن أوجه التعاون المثمرة التي شاركت فيها، وشجعت على مواصلة هذه الأنشطة وتعزيزها.

٤٤- وأقر المندوبون أيضا بالدعم المخصص تحديدا لأنشطة تتراوح بين صياغة الخطط الإنمائية الوطنية وبيانات الرؤية ونشر مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، ونموذج الاقتصاد الكلي، وأطر التمويل الوطنية المتكاملة، والاستعراضات الوطنية والمحلية الطوعية، والاستفادة من العائد الديمغرافي، وصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المتصلة بالاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٤٥- وفيما يتعلق بالتعاون، أكد من جديد ممثلو اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، وبرنامج الأغذية العالمي، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، استعدادهم لتعزيز التعاون المثمر مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ومن ثم، اقترحوا وضع إطار لتحليل الاتساق بشأن ديناميات الاقتصاد الكلي والأمن الغذائي في غرب أفريقيا.

٤٦- وأخيرا، أوصى الخبراء بتناول المسائل المتصلة بالسياسة النقدية في المنطقة دون الإقليمية والحصول على الائتمان في مختلف تقارير التحليل الاقتصادي للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

جيم- التوصيات

٤٧- في ضوء المناقشة، أوصت اللجنتان الحكوميتان الدوليتان بأن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) دعم عملية تكييف نموذج الاقتصاد الكلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا مع المستوى الوطني؛

(ب) تعزيز قدرة البلدان على الاستفادة من العائد الديمغرافي من خلال تطوير أدوات متنوعة، وتعميمها في وثائق السياسة العامة؛

(ج) مواصلة تقديم الدعم للبلدان والمنظمات الإقليمية لصياغة الدراسات المستقبلية الوطنية، والخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية، بما في ذلك استراتيجيات الساحل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية؛

(د) تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان من أجل وضع أطر تمويل وطنية متكاملة، بما في ذلك تنفيذ خرائط الطريق المرتبطة بها؛

(هـ) مواصلة دعم بناء القدرات في مجال التخطيط والرصد، وتقييم السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، والمضي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك من خلال نشر مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة؛

(و) إعداد إطار أو دراسة، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبرنامج الأغذية العالمي، لتحليل الاتساق بين إطار الاقتصاد الكلي والأمن الغذائي؛

(ز) تسليط الضوء على تحديات التحول الهيكلي من خلال تحسين مناخ الأعمال من أجل جذب رأس المال اللازم للتنمية الصناعية وتطوير الصناعات التحويلية.

تاسعا- موعد الدورة المشتركة القادمة للجنة الحكومتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وغربها ومكان انعقادها [البند ١١ من جدول الأعمال]

٤٨- عرضت غانا استضافة الدورة السادسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا. وستحدد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التاريخ بالتعاون مع السلطات في غانا.